الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الجزائر– دراسة ميدانية لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء للجنوب الشرقي الجزائري2020، مع الإشارة لدراسة حالة صندوق وكالة غرداية

Accounting practices in non-profit institutions in Algeria - Field study of non-wage social security funds for the Southeast of Algeria 2020, with reference to a case study of the Ghardaia Agency fund

قداري زرباني[1*]، بوحفص رواني[2]، عبد الحميد بوخاري[3]

[1] مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة غرداية (الجزائر)
zerbani.kadari@univ-ghardaia.dz

[2] مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة غرداية (الجزائر)
rouanib@yahoo.fr

[3] مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة غرداية (الجزائر)
bkhamib@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/16؛ **تاريخ المراجعة:** 2020/06/23؛ **تاريخ القبول:** 11/ 2020/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر في ظل النظام المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى تطبيق قواعد ما جاء به النظام المحاسبي في إعداد وإفصاح القوائم المالية، وهذا ما تم طرحه من خلال استقصاء مجموعة من ممارسي مهنة المحاسبة في المؤسسات غير الهادفة للربح من محاسبين ومسيرين وبالتحديد في صناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالجنوب الشرقي الجزائري وكذا دراسة حالة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن جل هذه المؤسسات تطبق قواعد النظام المحاسبي المالي من خلال الإفصاح والقياس المحاسبي وقواعد إعداد القوائم المالية، حيث تلبي القوائم المالية لهذه المؤسسات إحتياجات مستخدميها، خصوصا في عملية إتخاذ القرار سواء من داخل محيط هذه المؤسسات أو المتعاملين الخارجين.

الكلمات المفتاح: ممارسات محاسبية، نظام محاسبي مالي، مؤسسات غير هادفة للربح، قوائم مالية.

تصنيف JEL: M41

Abstract: This study aims to demonstrate the accounting practices in non-profit institutions in Algeria in light of the accounting system in the Algerian accounting environment and the extent of application of the rules of what the accounting system came up with in preparing and disclosing financial statements, and this is what was presented through a survey of a group of practitioners of the accounting profession in Non-profit institutions such as accountants and managers, specifically in the social security funds for non-wage earners in the southeast of Algeria, as well as a case study of the National Fund for Social Security for Non-Wages Ghardaia Agency.

The study concluded that most of these institutions apply the rules of the financial accounting system through the accounting disclosure and measurement and the rules for preparing financial statements, where the financial statements of these institutions meet the needs of their users, especially in the decision-making process, whether from within the vicinity of these institutions or external dealers.

Keywords: Accounting practices, financial accounting system, non-profit organizations, financial listings.

Jel Classification codes: M41.

* قداري زرباني zerbani.kadari@univ-ghardaia.dz

I- تمهيد :

بعد إستقلال الجزائر سياسيا بدية ستينيات القرن الماضي بقيت فيما يخص الجانب المحاسبي تتبع المنهج الفرنسي من خلال تنظيم المحاسبة، لتعرف بداية من السبعينات قفزة في عالم المحاسبية ممن خلال تبنيها المخطط الوطني المحاسبي الذي غير من مجرى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خصوصا في ظل الثورة الزراعية وتأميم المحروقات لينهض بالاقتصاد الجزائري.

ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية خصوصا في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة التي شهدها العالم والثورات الاقتصادية الحديثة والعولمة لم يعد المخطط الوطني المحاسبي قادرا على تلبية احتياجات المؤسسات والشركات حول العالم خصوصا المتعددة الجنسيات، كل هذا أدى بالجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الاقتصاد العالمي.

وكغيرها من المؤسسات في العالم و في الجزائر تعتبر المؤسسات غير الهادفة إلى تحقيق الربح نواة أساسية في أي اقتصاد سواء كانت جمعيات خيرية أو مؤسسات خاصة أو حكومية، تعتبر المؤسسات غير الهادفة للربح خصوصا الاقتصادية الحكومية منها ملزمة بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي لأي بلد، حيث أثر استحداث نظام محاسبي مالي جديد في البيئة المحاسبية الجزائرية على المحاسبة في هكذا نوع من المؤسسات، حيث تعتبر دراسة واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة إلى تحقيق الربح سواء الحكومية أو غير الحكومية، ومدى تطبيق قواعد النظام المحاسبي (قياس، اعتراف، إفصاح)، في إعداد القوائم المالية لهذه الأخيرة ضرورة ملحة وجب علينا دراستها، ومدي تلبية القوائم المالية للمؤسسات الغير هادفة للربح احتياجات مستخدميها، وتأثير الممارسات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار.

ومما سبق يطرح لدينا التساؤل التالي والذي هو في الإشكالية الرئيسية للموضوع:

ما واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء) في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الإشكاليات الفرعية للموضوع على النحو التالي:

- ما هو واقع القياس والإفصاح والاعتراف المحاسبية في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر؟،
- ما مدي تلبية القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر؟،
- ما تأثير الممارسات المحاسبية في عملية اتخاذ في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر؟؛
- ما واقع الممارسات المحاسبية في صناديق الضمان الاجتماعي في الجنوب الشرقي الجزائري؟.

I – 2 فرضيات البحث: من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لإختبارها من خلال البحث:

- **الفرضية الأولى:** يتم تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي من قياس وإفصاح واعتراف محاسبي في المؤسسات غير هادفة للربح؛
- **الفرضية الثانية:** تلبي القوائم المالية للمؤسسات غير هادفة للربح احتياجات مستخدميها؛
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر الممارسات المحاسبية من خلال القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار؛
- **الفرضية الرابعة:** يتم تطبيق ما جاء به النظام المحاسبي الجزائري في صناديق الضمان الاجتماعي في الجنوب الجزائري.

I – 3 أهمية الدراسة: تستمد أهمية دراسة الموضوع كونها تدرس نوع مهم المؤسسات في الجزائر من خلال التمنية الاقتصادية التي تقدمها هذا النوع من المؤسسات خصوصا صناديق الضمان الاجتماعي لغير الإجراء من خلال عملية التأمينات التي تقدمها للمشتركين و تكون دراسة إعداد القوائم المالية دور مهم في عملية تسيير هذا النوع المؤسسات .

I – 4 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تبيان واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح، من خلال إعداد القوائم المالية في ظل قواعد النظام المحاسبي المالي(القياس، الإفصاح، الاعتراف)، للمؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر، و مدى احترامها لأهم ما جاء به قواعد النظام المالي الجزائري، ومدي تلبية القوائم المالية احتياجات مستخدميها، و تأثير هذه الممارسات على عملية اتخاذ القرار في هذا النوع من المؤسسات.

I – 5 الدراسات السابقة:

- **(حليمي حمزة عباس الاسيدي، معتز كاظم حنش المالكي ، 2018) بعنوان: " أثر انعدام الدور الرقابي في تباين الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية غير هادفة للربح والممولة ذاتيا "[1].**

هدف البحث الى تسليط الضوء على تباين الممارسات المحاسبية في الوحدات الحكومية الممولة ذاتياً وغير الهادفة للربح، للوصول الى توحيد الممارسات المحاسبية لاسيما في تلك الوحدات التي تمارس نفس النشاط وتخضع لنفس القوانين والتعليمات. وتم إجراء البحث على عينة من كليات الدراسة المسائية في جامعة البصرة، حيث تم التوصل الى ابرز العوامل المؤدية الى هذا التباين والاختلاف والذي يعود الى شبه انعدام دور الرقابة الخارجية على تلك الوحدات وضعف الاهتمام بتطوير الكوادر المحاسبية. وقد خرج البحث بعدة توصيات ابرزها تفعيل الدور الرقابي والذي يكاد إن يكون معدوماً في تلك الوحدات التي تطبق النظام المحاسبي الموحد كون أن تركيز الدور الرقابي فيها كان منصباً على نظامها الرئيسي) النظام المحاسبي الحكومي (المطبق في الدراسة الصباحية , إضافة الى تعزيز ودعم المعرفة المحاسبية في تطبيق النظام المحاسبي الموحد لدى تلك الوحدات، من خلال الدورات المحاسبية التطويرية والمتخصصة، لاسيما وان الأدبيات المحاسبية تفتقر الى دراسات محاسبية متخصصة تخوض في طبيعة الوحدات الخدمية غير الهادفة للربح عموماً، وكليات الدراسة المسائية خصوصاً وتوفير إطار نظري وعملي واضح المعالم لعمل تلك الوحدات.

- **. دراسة (عبد الله سايب، 2016) بعنوان: " تقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المالي "[2].**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي، والمتمثلة خصوصا في كل من القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليه .حيث تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من البنوك في الجزائر للتعرف على أرائهم حول الموضوع، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

والتوصل إلى النتائج .وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات عند تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي

- **دراسة (الحاج عرابة & محمد زرقون ،2014) بعنوان: " أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية –دراسة حالة جمعية أمل المستقبل تقرت ولاية ورقلة–الجزائر "[3].**

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإسقاط تطبيق إحدى أدوات مراقبة التسيير الهامة المستخدمة في المؤسسات الصناعية وهي نقطة التعادل، على واقع إحدى المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية وهي جمعية أمل المستقبل لرعاية الأطفال بتقرت ولاية ورقلة، بهدف توضيح كيفية حساب نقطة التعادل وفوائد حسابها بالنسبة لهذه الجمعية. وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى توضيح مزايا حساب نقطة التعادل بالنسبة للجمعية ومنها إمكانية حساب هامش الأمان، ومؤشر الأمان، وتاريخ تحقيق نقطة التعادل،..الخ.

- **دراسة (mousa & wales, 2012) بعنوان: "founder effoctiveness in leveraging enterprsial orientation".[4]**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التوجه الريادي على بقاء المنظمة واختيار كفاءة المديرين ذو التوجه الريادي عن غيرهم من مديري منظمات الأعمال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التوجه الريادي يؤثر على بقاء المنظمة، وأن مديري المنظمات ذوي التوجه الريادي هم أكثر نجاحا في بقاء منظماتهم، و أنهم يلعبون دورا كبيرا في بقاء منظمتهم.

I – 6 الإطار النظري للدراسة: ضمن هذا الإطار سنتطرق إلى المفاهيم النظرية للنظام المحاسبي المالي و المؤسسات غير الهادفة للربح.

I-6-1 مفاهيم الممارسات المحاسبية

اختلف العديد من الدراسات السابقة في تناول موضوع الممارسات المحاسبية، منه من ربطها بالمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية إلى أنهم جلهم تم ربطها بالإفصاح والقياس حيث جاءت هذه التعاريف لتعطي مفاهيم حول الممارسات المحاسبية " هي الطريقة الروتينية التي يتم جمعها من يوم إلى يوم والأنشطة المالية لكيان تجاري وتسجيلها. والممارسات المحاسبية للشركة تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياسيتها المحاسبية والالتزام بها على أساس روتني وعادة من قبل محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من المهنيين في المحاسبة"[5]

" هي تلك العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناء على مبادئ وقواعد وطرق محاسبية وقوانين تم وضعها من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن تلك الوضعية في فترة من الزمن، أو هي تلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل متواصل ويكون فيه التسجيل والتبويب والتلخيص للمبادئ والقواعد ز الطرق المحاسبية التي نص عليها القانون"[6]

I-6-2 القياس المحاسبي

"يتمثل الميقلس المحاسبي في الميقلس الكمي للتعبير عن الميلمعلات المالية للبتلدلة أو القابلة للتبادل والتي تقوم بها لدحولة المحاسبية خلال ترفة تنيعم، وذلك في صورة أراقم لدحدة وساء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود"[7]

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القياس المحاسبي على أنه "القياس هو عملية تحديد المبالغ النقدية لعناصر القوائم المالية ليتم الإعتراف بها وتسجيلها في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج، وهذا ينطوي على اختيار أساس معين للقياس"؛[8]

I-6-3 القياس المحاسبي

يعرف الاعتراف المحاسبي في مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأنه "عملية تضمين الميزانية أو جدول حسابات النتائج ببند وبذات الوقت تنطبق عليه الشروط المتمثلة في أن يكون من المحتمل أن تعود، يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية"[9]

I-6-4 تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية وجاء التعريف على الشكل التالي:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته خزينته في نهاية السنة المالية"[10]

I-6-5 أهداف النظام المحاسبي المالي :

تتمثل أهم أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي :[11]

- التوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الإستفادة منه خاصة في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر وعدم تحججه بمشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبة بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية باعتبار أن نظام المحاسبي المالي الجديد متطابق مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تقديم الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية، وإمكانية مقارنتها مع المؤسسات الأجنبية؛
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- الوصول إلى شفافية المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات؛
- مساعدة المؤسسات في عملياتها التسييرية وعمليات تقييم أدائها وبالتالي نمو مرد وديتها؛

I-6-6 مميزات النظام المحاسبي المالي:

- من المعروف أن النظام المحاسبي المالي أعد بشكل يجعله متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا ما جعله يعرض أفكار جديدة فيما يخص التعريفات وقواعد التقييم وطبيعة الكشوف المحاسبية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بما يلي: [12]

- تقريب التطبيق المحاسبي في الجزائر للتطبيقات الدولية والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.

- احتوائه على المبادئ والقواعد التي تساعد في التطبيق المحاسبي وتسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية؛

- توفير احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية، الحالية والمستقبلية؛

- توفير نظام محاسبي مبسط للمؤسسات المصغرة.

I-6-7 المنظمات غير الهادفة إلى تحقيق للربح

بعد التعرف على الممارسات المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجزائري والتعرف على أهم ما جاء به النظام المحاسبي الجزائر، ووفق ما جاء به القانون 11-07، وكذلك التعرف على الممارسات المحاسبي من خلال التعرف مفهوم الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي والتسجيل المحاسبي والتي تعتبر أهم قواعد الممارسات المحاسبية في أي نظام محاسبي.

أ. مفهوم القطاع الخيري

في محاولة لوضع مفهوم موحد وتوحيد تصنيفه، تبنت جامعة (جونز هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن توصل إلى مفهوم واحد أساسه (بنية المؤسسة وعملياتها) ووضع تصنيفا لمنظمات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الهادفة للربح، حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه: "مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع.[13]

كما يمكن تعريف العمل الخيري بأنه مساهمة الأفراد في أنشطة الرعاية والتنمية الاجتماعية، يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم، الأمر الذي يدفعهم لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة هؤلاء الأفراد بهدف تحقيق الخير والمنفعة.[14]

ب. مفهوم المنظمات غير الهادفة للربح

إن أغلب الناس على معرفة تامة بالقطاع الحكومي والدور الرئيسي الذي تلعبه الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطور ورفاهية المجتمع بشكل عام، وكذلك الدور الذي يلعبه القطاع الخاص من الشركات و المؤسسات التجارية و الصناعية في دفع عملية التطوير الاقتصادي و الصناعي في خلق فرص العمل في المجتمع و الفروقات بين هذين القطاعين المهمين ، و أهمية كل منهما لتطور ونمو المجتمع، وهنالك قطاع آخر له نفس الأهمية و ربما الحجم و المستوى ألا و هو قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ، وهو قطاع نادرا ما تعرف أهميته وحجمه في كثير من المجتمعات حتى أنه يسمى القطاع غير المنظور[15]

I-6-7 أهمية المؤسسات غير الهادفة للربح

أ. الأهمية الإجتماعية

صاحب انتشار مصطلح المنظمات غير الهادفة للربح، انتشارا واسعا على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، ففي عام 1995 قدر أحد تقارير الأمم المتحدة عدد المنظمات غير الهادفة للربح العالمية والتي تعمل على نطاق دولي بنحو تسع وعشرين ألف (29000) منظمة. ويختلف العدد على المستوى الإقليمي من إقليم إلى آخر و من دولة لأخرى، إن تنامي المنظمات غير الهادفة للربح و انتشارها الكبير في الوقت الحاضر يشكل أهم التحديات القائمة في دول العالم الثالث النامية و الدول الأخرى سواء في أوروبا أو في آسيا ، إذ زادت اهتماماتها الأساسية الإنسانية والخيرية مع مطلع القرن الواحد والعشرون ، خاصة تلك التي تهتم بمساعدة الفقراء و اللاجئين و توزيع الإعانات و مناصرة الأقليات المضطهدة و قضايا المرأة و الطفولة وحماية البيئة، إضافة إلى حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية ، كما زادت أهمية المنظمات غير الهادفة للربح من الناحية الاجتماعية من خلال عدة أبعاد مثل : حرية التجمع ، التعددية والتسامح ، الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون، تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية والتواصل بين مختلف طبقات المجتمع.[16]

ب. الأهمية الإقتصادية

يحتل القطاع الخيري حيزا مهما من الثروة القومية في البلدان المتقدمة، و يقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية و المنظمات غير الهادفة للربح، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية، و هو القطاع الثالث شريك القطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية، نظرا لما يملكه من جامعات و مراكز بحثية و مستشفيات و مؤسسات استثمارية.
فالمنظمات غير الهادفة للربح تنتج خدمات مكملة وفي أحيان أخرى بديلة لمنتجات القطاع العام، إذ تحل محله في تقديم بعض السلع والخدمات، فهي في هذه الحالة تلعب دورا مهما في تقديم هذه الخدمات، لأن عامل العائد الشخصي للقائمين على هذه المنظمات معدوم، بالإضافة إلى أن تنميتها ورسالتها وقيمها التنظيمية، كلها تهدف إلى تقديم خدماتها لفئة من الأفراد من أجل مساعدتهم والتخفيف من معاناتهم، مقارنة بالمنظمات الربحية. وتتجلى أهمية المنظمات غير الهادفة للربح من الناحية الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية: المساهمة في مكافحة الفقر، الكفاءة في تقديم الخدمات بمستويات جيدة، المساهمة في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، استحداث فرص جديدة، زيادة الرفاهة الاجتماعية، زيادة الطلب على السلع والخدمات، الاستثمار الوقت الفراغ، الارتباط الوثيق بين حجم العمل الخيري والدخل القومي إضافة إلى مساهمة قطاع العمل الخيري في زيادة فرص العمل في الاقتصاد[17]

II – الطريقة والأدوات :

تمثلت الدراسة الميدانية في دراسة وتحليل واقع إعداد القوائم المالية في المؤسسات غير هادفة للربح، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينية من ممارسي مهنة المحاسبة ومسيري مؤسسات الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري من خلال التطرق الى عرض محتوى الاستبيان، ومجتمع وعينة الدراسة، والأدوات المستخدمة من أجل التعرض النتائج، تحليلها ومناقشتها وكذا عرض وتقييم محاسبة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية لسنة 2018.

II – 1 مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة المختارة من مجتمع الدراسة في معدي ومسيري مؤسسات الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري فيما يلي:

- مسيري مؤسسات الضمان الإجتماعي لغير الأجراء؛
- معدي القوائم المالية مؤسسات الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري.

ثانيا: عينة الدراسة:

قمنا باختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة منتظمة ومنهجية، بحيث قمنا بتوزيع 40 إستمارة على ثلاث مناطق من الجنوب الشرقي الجزائري (ورقلة، ، الوادي، غرداية) تم توزيعها على المناطق بالتساوي و ذلك تحسبا لعدم رجوع البعض أو عدم صلاحيتها، وذلك لعدة أسباب مثل نقص الإجابة أو إيجاد شطب بالاستمارة، و بعد عملية الجمع تم استرجاع 37 إستمارة، وبعد عملية فرز وتنظيم هذه الأخيرة تم الإبقاء على 30 إستمارة قابلة لتحليل منهجيا، و نوضح في الجدول رقم (01) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل بعد عملية الفرز.

II – 2 الطريقة والإجراءات المتبعة

سنحاول في هذا الجزء عرض الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة بيانات الاستمارات المجمعة من الاستبيان.

- **مقياس ليكارت الثلاثي:** مقياس ليكارت ذي النقاط الثلاثة في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاث لقياس رأي أفراد العينة على الأسئلة الواردة باستمارة الاستبيان مع تحديد أوزانها. الجدول رقم (02).

وبتحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1=2) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2=0.66) ثم إضافة هذه القيمة الى أقل قيمة في المقياس وهي (01) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا (1 الى 1.66)، (1.67 الى 2.33)، (2.34 الى 3). بالنسبة لمقياس ليكرت الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي الجدول رقم (03).

- **ضبط المقياس بطريقة ألفا كرونباخ:**

يستخدم لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة ، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 60%، والجدول رقم (04) يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة ، حيث بلغ نسبة 81.6% وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا الجدول رقم (04).من خلال الجدول نلاحظ أنه بتطبيق ألفا كرونباخ للتأكد من صدق و ثبات الاستبانة تحصلنا على قيمة (0.816) وهذا يدل على أن الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان مقبولا وكافي إحصائيا لهذه الدراسة، وبالتالي تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعل الاعتماد عليه في تحليل النتائج صالحا لثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

من أجل الإجابة على الإشكال المطروح وإختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي، وتمت عملية معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 22، مع الاستعانة ببرنامج الجداول الالكترونية (MS EXCEL) بغرض معالجة المعطيات والذي يقوم بترجمة البيانات من شكل جداول الى رسومات بيانية وذلك من اجل تبسيط وتسهيل عملية التحليل، لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية:

- توزيع عينة الدراسة (التكرار والنسبة)؛
- مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)؛
- حساب معامل ألفا كرونباخ؛
- اختبار (T-TEST)

III– النتائج ومناقشتها :

بعد عرض عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق هذه الأخيرة ومقارنتها مع فرضيات الدراسة للوصول أخيرا الى نتائج الدراسة من خلال النفي أو الإثبات وهذا ما أثبته الجدول رقم (08).

III – 1 إختبار الفرضيات

- إختبار الفرضية الأولي:
  - H_0: لا يتم القياس المحاسبي و الإفصاح و الاعتراف المحاسبي في المؤسسات غير الهادفة للربح.
  - H_1: يتم القياس المحاسبي و الإفصاح و الاعتراف المحاسبي في المؤسسات غير الهادفة للربح.

تم إختبار الفرضية من خلال إختبار قيمة T عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يظهر الإختبار دلالة معنوية تقدر بـــ (0.000)، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية (يتم القياس المحاسبي والإفصاح والاعتراف المحاسبي في المؤسسات غير الهادفة للربح في ظل قواعد النظام المحاسبي المالي).

- إختبار الفرضية الثانية:
  - H_0: لا تلبي القوائم المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح احتياجات مستخدميها.
  - H_1: تلبي القوائم المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح احتياجات مستخدميها.

تم إختبار الفرضية من خلال إختبار قيمة T عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يظهر الإختبار دلالة معنوية تقدر بـــ(0.000)، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية (تلبي القوائم المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح احتياجات مستخدميها سواء في المحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسات غير هادفة للربح).

- اختبار الفرضية الثالثة:
  - H_0: لا تؤثر الممارسات المحاسبية على عملية إتخاذ عملية القرار في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر.
  - H_1: تؤثر الممارسات المحاسبية على عملية إتخاذ عملية القرار في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر.

تم إختبار الفرضية من خلال إختبار قيمة T عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يظهر الإختبار دلالة معنوية تقدر بـــ(0.000)، مما يستوجب رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية (تؤثر الممارسات المحاسبية على عملية إتخاذ عملية القرار في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر).

III – 2 عرض النتائج

III-2-1عرض وتقييم محاسبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية

أ. **تقييم محتوى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:** سوف نقوم من خلال هذا الجزء عرض نتائج لبعض العمليات المحاسبية ومدى توافقها وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة غرداية-، يجدر الإشارة الى أنه ليس من قدرتنا عرض جميع محتوى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة لجميع الحسابات للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء -وكالة غرداية، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها الحجم الكبير لحركة هذه الحسابات، و العدد الكبير لهذه الحسابات و التي أشرنا لها سابقا و التي تتعدى (500 صفحة ماذا إذا أردنا عرضها)، وعليه سوف نقوم بتقييم محتوى هذه القائمتين وفقا لـــ ووفق المواد 9 إلى 18 بين القانون التجاري إلزامية " التاجر" سواء شخصا طبيعيا أو شركة، بمسك دفتر اليومية و دفتر الجرد و إعداد الميزانية الختامية وحساب الأرباح و الخسائر (أي النتيجة) و تسجيل الوثيقتين في دفتر الجرد، كما بين قواعد التسجيل بهذه الدفاتر و الهدف من مسكها، وجاء القانون 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي في مادته 20: " تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفتر كبيرا (أي دفتر الأستاذ) ودفتر جرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة، وجاءت المادة 23 لتوضح لتحدد شروط التسجيل المحاسبي وكيفية مسك هذه الدفاتر، وفقا ما تقدم به ميزان المراجعة الخاص بـــ: للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء -وكالة غرداية، فإن هذه القائمة تحتوي على كل متطلبات مستخدميها و تقدم تعريف ملخص يمكن عن الحساب يمكن من خلاله تحديد وضعية هذا الحساب في القوائم المالية حيث تعتبر المرحلة الأخيرة قبل تحديد الوضعية المالية (الميزانية)، كم يمكن مستخدمها من التعرف من تحديد رصيد الحساب المطلوب وعادة ما نجد أكثر من يطلب ميزان المراجعة هم محافظي و مراجعي الحسابات، حيث يعتبر بوابة الميزانية و من خلال يقوم محافظ الحسابات من إعداد تقريره المالي وتحديد وضعية الحسابات، و حيث ووفق ما جاء النظام المحاسبي المالي فإن ميزان المراجعة يجب أن يحتوي على : الرصيد الأولي للحساب ماعدا حسابات التسيير؛

حركة الحساب خلال الفترة؛رصيد الحساب في نهاية الفترة؛ كما يمكن الإشارة أن كل من دفتر الأستاذ و ميزان المراجعة يتم إعدادها أوتوماتيكيا من خلال برنامج المحاسبة (pc compta)، بعد الانتهاء من التسجيل المحاسبي في اليومية وتبقى مهمة معدي القوائم المالية مراجعتهم والتأكد من سلامة الحسابات من خلالها.

ب. **تقييم محتوى الميزانية (أصول، خصوم):** بعد تقييمنا محتوى دفتر و ميزان المراجعة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء -وكالة غرداية، وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي (10-01)، و المحدد قواعد التقييم و الاعتراف المحاسبي و طرق التسجيل المحاسبي ، و تقييم كل من محتوى دفتر الأستاذ و ميزان المراجعة، ومدى تلبية هذين القائمتين لمستخدميهم، واللتان يعتبران المرحلة قبل الأخيرة لإعداد القوائم المالية، وسوف يتم بتقييم محتوى هذه الأخيرة وفقا لـــ ووفق المواد 9 إلى 18 بين القانون التجاري إلزامية " التاجر" سواء شخصا طبيعيا أو شركة، بمسك دفتر اليومية و دفتر الجرد و إعداد الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر (أي النتيجة) و تسجيل الوثيقتين في دفتر الجرد، كما بين قواعد التسجيل بهذه الدفاتر و الهدف من مسكها، وجاء القانون 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي في مادته 20: " تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفتر كبيرا (أي دفتر الأستاذ) ودفتر جرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة، وجاءت المادة 23 لتوضح لتحدد شروط التسجيل المحاسبي وكيفية مسك هذه الدفاتر، وحسب المادة 08 من نفس القانون: " تحدد المعايير المحاسبية قواعد التقييم، محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم"، وحسب المادة 25 من نفس القانون " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل. وتتضمن هذه الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير حركة الأموال الخاصة؛ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج"، وجاءت المواد 33و 34 و 35 و 36 و 37 من نفس القانون لتبين محتوى هذه القوائم وعليه سوف نقوم من خلال هذه المواد تقييم محتوى هذه الكشوف المالية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء -وكالة غرداية، وعليه فإنه فإن كلتا القائمتين يلبيان حاجيات مستخدميهم من قبل المسيرين، البنوك، و

العملاء الخارجيين سواء كانوا مؤسسات الدولة أو المتعاملين، وزيادة على ذلك فإن ميزانية الأصول تحتوى على تفصيل معمق للتثبيتات العينية عكس ما نجد ما جاء به النظام المحاسبي المالي من خلال عرضه للأصول و الذي يكتفي بعرض قسم التثبيتات العينية الأخرى بينما نجد ضمن ميزانية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية، عرض تفصيلي لجميع التثبيتات العينية و إهتلاكها وهو ما يزيد من قيمة وجودة قائمة أصول للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية، في يخص الجزء الأعلى من الميزانية التثبيتات الغير جارية، حسب ما تقدم حول ميزانية الأصول للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية، يعطيها أهمية بالغة من خلال الشفافية و جودة المعلومات التي تحتويها الأصول و يمكن مستخدم هذه القائمة من تلبية حاجيته سواء كان مدقق حسابات أو مسير و متعامل خارجي وحتى الباحثين، مثلما تقدم سابقا نجد أن قائمة الخصوم تحتوي على ثلاث أقسام وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائري (قسم خاص حسابات رؤوس الأموال، قسم خاص الخصوم الغير جارية، خصوم جارية)، و عليه نجد أن محتوى الجزء الأعلى (الأولى حسابات رؤوس الأموال) يقدم صورة واضحة عن وضعية المؤسسة المالية سواء من خلال النتيجة المرحلة خلال كل دورة حـــ/ 110 أو نتيجة كل دورة و التي ترصد بداية من كل ميزانية افتتاحية حـــ/120، ومن ثم حساب180 و المتعلق بحساب ما بين الوحدات و المؤسسة الأم وهو ما يوضحه جدول الميزانية.

وفي الأخير نجد أن كل من مخرجات المحاسبة دفتر الأستاذ وميزان المراجعة، بالإضافة الى ميزانية (أصول، خصوم) الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية، ووفقا لما جاء به المادة 33 من قانون 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لي 25 نوفمبر 2007 ، و التي جاءت لتحدد محتوى الميزانية: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم.يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية، يحدد محتوى ونموذج وعرض الميزانية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية"، تعطي شفافية و مصداقية على المعلومات تحتويها و تلبي حاجيته مستخدميها و هو ما يسعى له معدي هذه القوائم المالية و للإشارة قد تم إعتماد هذه النسخة خاصة بالمؤسسة فقط.

ت. **تقييم محتوى الميزانية (حسابات النتائج):** بعد تقييمنا لمحتوى ميزانية (أصول ، خصوم) حسب ما تقدم به و المتضمن عرض القوائم المالية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية، في الجزء الأول و المتعلق بـــ: حساب النتائج و وحسب المادة 34 من قانون 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لي 25 نوفمبر 2007 ، و التي جاءت لتحدد محتوى حسابات النتائج: " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء و المنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع و يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.يحدد محتوى و نموذج وعرض حساب النتائج بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية "، وعليه حسب ما جاء وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن جدول حساب النتائج قدم من خلال ثلاث قوائم الأولى حسب الطبيعة، و الثانية الوظيفي، وآخر خاص بإدارة الضرائب، إلا أن ما توفر لدينا من وثائق المؤسسة جدول حساب النتائج حسب الطبيعة ووفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة. فقرة 230.1، وحسب الفقرة 2.230 المعلومات الدنيا التي تحتويها جدول حساب النتائج: تحليل الأعباء حسب طبيعتها، و الذي من خلاله يمكن تحديد: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛ منتجات الأنشطة العادية؛ المنتوجات المالية و الأعباء المالية؛ أعباء المستخدمين؛ الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛ مخصصات الإهتلاك و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية و المعنوية؛ نتيجة الأنشطة العادية؛ العناصر غير العادية (منتجات و أعباء؛ النتيجة الصافية قبل التوزيع؛ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة. وهو ما يبرزه جدول حسابات النتائج.

وعليه يمكن القول أن جدول حسابات النتائج الخاص بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء –وكالة غرداية،بلبي حاجيات مستخدميه من خلال تحديد منتجات الدورة و أعبائها و تحديد كل نتيجة، و تحديد النتيجة الصافية للدورة و بالتالي تحديد وضعية المؤسسة كما يساهم بصورة كبيرة في عملية اتخاذ القرارات حيث يعتبر القائمة المهمة في عملية اتخاذ القرار و تحديد قوة وضعف المؤسسة المالية، كل هذا جاء حسب المادة 34 من قانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لي 25 نوفمبر 2007.

III-2-2عرض نتائج الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (05) أن المتوسطات الحسابية تراوحت مابين 2.18 و 2.93، بتركز العبارة الأولى (يتم الإعتراف عن جميع الأصول وفق تكلفة محددة مسبقا و تدر منافع اقتصادية) أعلى متوسط حسابي يقدر بـــ(2.93) وإنحراف بـــ (0.553)، بينما جاءت العبارة الثالثة (تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد من شفافية القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي) أقل متوسط يقدر بـــ(2.18) و إنحراف (0.782)، و يلاحظ متوسط حسابي عام يقدر بـــ(2.58) و إنحراف (0.776)، مما يدل على وجود تباين في أراء العينة حول تبني القياس و الإفصاح و الاعتراف في محاسبة المؤسسات غير الهادفة للربح.

نلاحظ من الجدول (06) تركز العبارة الثانية (يتطلب إعداد القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي نظام محاسبي مالي خاص) أعلى متوسط حسابي يقدر بـــ(2.91) وانحراف (0.873)، بينما جاءت العبارة الرابعة (تعتمد مؤسسات الضمان الاجتماعي على برامج محاسبية ومتطورة في إعداد القوائم المالية أقل متوسط قدر بـــ(1.89) وانحراف (0.714).

ويلاحظ متوسط عام يقدر ب (2.50) بدرجة انحراف (0.826) مما يدل على وجود تفاوت معتبر في أراء العينة حول محتوى الكشوف المالية لصناديق الضمان الاجتماعية لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري

نلاحظ من الجدول (07)، تسجيل العبارة الرابعة (تساعد القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات داخل وخارج مؤسسات الضمان الاجتماعي) لأعلى متوسط حسابي (2.92) بدرجة إنحراف (0.873)، مما يدل على إتجاه أغلب أراء العينة للموافقة على منطلق المحور الثالث أهمية الممارسات المحاسبية من خلال القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

III – 3 تحليل النتائج ومناقشتها.

بعد ما تقدم به من أسئلة موجهة ممارسي مهنة المحاسبة ومسيري صناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري، والتي حاولنا من خلالها معرفة واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير هادفة للربح في البيئة المحاسبية الجزائرية، وجدنا أن احترام لحدا ما لقواعد النظام المحاسبي المالي الجزائري في إعداد القوائم المالية لمؤسسات غير هادفة للربح نوجز أهما في مالي:

- يتم قواعد القياس والإفصاح المحاسبي في المؤسسات غير هادفة للربح في الجزائر؛
- تلبي القوائم المالية للمؤسسات غير هادفة للربح احتياجات مستخدميها في البيئة المحاسبية الجزائري؛
- تؤثر الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الجزائر على عملية اتخاذ القرار سواء في المحيط الداخلي للمؤسسة (مسيرين ومعدي قوائم مالية) ومحيط خارجي (متعاملين، بنوك).

IV– الخلاصة :

من خلال تناول موضوع الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير هادفة للربح، فقد كانت الدراسة محاولة للتوفيق بين الإطار النظري الذي يضبط مفاهيم من خلال التعريف النظام المحاسبي الجزائري وأهميته ومميزاته التي جاء بها والمؤسسات غير الهادفة للربح، من خلال التعريف بنوعيها وأهميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وكغيرها من المؤسسات الإقتصادية تأثرت المؤسسات غير الهادفة للربح بتغيرات الواقع الاقتصادي، حيث تم من خلال هذه الدراسة التطبيقية على عينة من المؤسسات غير الهادفة للربح و بالتحديد صناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، ومحاولة التعرف على واقع الممارسات المحاسبية في هذه المؤسسات التي تهدف الى خدمة المجتمع الجزائري و التي تعتبر الهدف الرئيسي لإنشاء هذا النوع من المؤسسات لتتوصل في الأخير الى أن هذا النوع من المؤسسات يحترم لحد ما قواعد النظام المحاسبي المالي و أهم ما جاء به في إعداد القوائم المالية و تأثير هذه الممارسات على عملية اتخاذ القرار في هكذا نوع المؤسسات .

– ملاحق:

الجدول رقم (01): وضح الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الموزعة والمسترجعة

المنطقة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات القابلة للتحليل
غرداية	24	23	20
ورقلة	10	09	09
الوادي	06	05	01
المجموع	40	37	30

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03): يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الثلاثي

مجال المتوسط الحسابي	الوزن الموافق له
من 1 إلى 1.66	قليل
من 1.67 إلى 2.34	متوسط
من 2.35 إلى 3	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (04): يوضح معامل ألفا كرونباخ

عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
15	.8160

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (05): تقييم القياس والإفصاح والإعتراف المحاسبي في المؤسسات الغير الهادفة للربح

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه الإجابة
01	يتم الإعتراف عن جميع الأصول وفق تكلفة محددة مسبقا وتدر منافع اقتصادية.	2.93	0.553	موافق
02	تمتاز ميزانية مؤسسات الضمان الاجتماعي بالوضوح وشفافية المعلومات المقدمة	2.86	0.914	موافق
03	تقدم القوائم المالية معلومات خلالها التنبؤ بالمخاطر والأفاق المستقبلية للمؤسسات الضمان الاجتماعي	2.18	0.782	محايد
04	تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد من شفافية القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي	2.39	0.890	موافق
05	تساعد القوائم المالية على التزويد بالمعلومة المحاسبية في الوقت والمكان المناسبين في حالة طلبها	2.55	0.745	موافق
	المجموع	2.58	0.776	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (06): تقييم محتوى الكشوف المالية لمؤسسات الغير هادفة للربح

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه الإجابة
01	يتوافق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات إعداد القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي	**2.67**	**0.781**	**موافق**
02	يتطلب إعداد القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي نظام محاسبي مالي خاص	**2.91**	**0.873**	**محايد**
03	تتم التأكد من طرق الإهتلاك من فترة إلى أخرى ويؤثر تغييرها على مصداقية القوائم المالية	**2.41**	**0.921**	**محايد**
04	تعتمد مؤسسات الضمان الاجتماعي على برامج محاسبية ومتطورة في إعداد القوائم المالية	**1.89**	**0.714**	**موافق**
05	القوائم المالية تعبر عن صحة الوضعية المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي (الميزانية أصول، الميزانية خصوم، جدول النتائج)	**2.63**	**0.845**	**موافق**
	المجموع	**2.50**	**0.826**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (07): تقييم تأثير الممارسات المحاسبية على عملية إتخاذ عملية القرار في المؤسسات غير هادفة للربح.

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه الإجابة
01	تعطي القوائم المالية للمؤسسات الضمان الاجتماعي صورة واضحة وشاملة عن المعلومات المالية	**2.28**	**0.951**	**موافق**
02	يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معلومات يتم الإشارة لها وفق ملاحق يتم ذكرها بعد هذه الأخيرة.	**2.92**	**0.873**	**موافق**
03	يتم نشر القوائم المالية في نهاية كل دورة يساهم ذلك في تلبية حاجيات مستخدميها	**1.89**	**0.714**	**محايد**
04	تساعد القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات داخل وخارج مؤسسات الضمان الاجتماعي	**2.37**	**0.774**	**محايد**
05	تتوفر مؤسسات الضمان الاجتماعي على كفاءات عالية ذات خبر عالية ومؤهلات علمية	**2.63**	**0.845**	**موافق**
	المجموع	**2.41**	**0.831**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (08) : إختبار T-Test.

	Valeur de test = 0					
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de cobnfiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
T01	33.314	49	.000	11.32000	10.6372	12.0028
T02	21.007	49	.000	9.98000	9.0253	10.9347
T03	105.550	49	.000	13.98000	13.7138	14.2462

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (09): عرض القوائم المالية (ميزانية الأصول) لصندوق وكالة غرداية لسنة 2018

الأصول	ملاحظة	السنة ن 2018			السنة ن –1
		مبالغ خام	إهتلاكات و مونات خسائر قيم	الصافي	الصافي
تثبيتات معنوية		150 140.00	109 557.58	40 582.42	55 596.42
تثبيتات معنوية		**150 140.00**	**109 557.58**	**40 582.42**	**55 596.42**
أراضي					
مباني		17 427 980.00	14 834 480.00	2 593 500.00	3 464 899.00
عتاد		1 853 989.00	959 766.13	894 222.87	863 810.08
عتاد نقل		2 842 000.00	2 842 000.00		490 666.67
عتاد مكتب		2 104 734.28	1 325 928.48	778 805.80	
تجهيزات مكتبية		561 490.75	465 691.51	95 799.24	909 593.31
تجهيزات إعلام آلي		15 130 170.42	10 875 955.12	4 254 215.30	130 864.77
تجهيزات تبريد		1 603 897.50	1 268 831.18	335 066.32	4 755 145.99
تجهيزات طبية		101 636.48	101 636.48		415 941.63
تجهيزات صوتية		69 377.00	11 562.83	57 814.17	
أدوات		49 760.05	46 693.38	3 066.67	7 611.10
تثبيتات قيد الإنجاز					
تثبيتات أخرى					
قروض و أصول مالية أخرى		5 887 413.00		5 887 413.00	2 981 796.00
مجموع الأصول غير الجارية		**47 782 588.48**	**32 842 102.69**	**14 940 485.79**	**14 075 924.97**
مخزونات و قيد التجهيز		160 753.06		160 753.06	139 118.14
الحقوق و الاستخدامات المماثلة					
الزبائن					
مشتركون		739 112 123.82		739 112 123.82	665 026 567.92
إشتراكات		-739 112 123.82		-739 112 123.82	-665 026 567.92
موردون مدينون					
مستخدمون –تسبيقات–		410 000.00		410 000.00	757 800.00
ودائع مقبوضة					
حقوق الدولة					
حقوق لدى الصندوق الاجتماعي		34 077919.76		34 077919.76	34 077 919.76
مدينو الخدمات		9 963 333.70		9 963 333.70	7 631 709.67
حقوق خروج التثبيتات					
أتعاب القضاء المسترجعة		41 896.50		41 896.50	
أصول أخرى جاري		1 229 557.62		1 229 557.62	444 730.22
استثمارات أخرى مالية					
القيم المحصلة		186 540.75		186 540.75	868 000.00
المتاحات		12 263 037.13	186 540.75	12 076 496.38	21 272 554.47
مجموع الأصول الجارية		**58 339 038.52**	**186 540.75**	**58 152 497.77**	**65 191 832.26**
مجموع العام للأصول		**106 121 627.00**	**33 028 634.44**	**73 092 983.56**	**79 267 757.23**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المؤسسة.

الجدول رقم (10): عرض القوائم المالية (ميزانية الخصوم). لصندوق وكالة غرداية لسنة 2018

الخصوم	ملاحظة	السنة ن 2018	السنة ن-1
رؤوس الأموال			
فارق التقييم و الإحتياطات			
فارق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية للدورة		-177 659 685.23	-90 980 834.61
رؤوس الأموال الأخرى – مرحل من جديد		-81 080 203.96	9 900 630.65
حساب الوحدة		176 047 796.43	5 832 342.91
Iمجموع		**-82 692 092.76**	**-75 247 861.05**
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية			
مخصصات المعاشات و الالتزامات المماثلة		39 996 224.85	39 996 224.85
مخصصات أخرى للأعباء والخصوم الغير جارية			
IIمجموع		**39 996 224.85**	**39 996 224.85**
خصوم جارية			
الديون و الموارد المماثلة			
موردو المخزونات الخدمات التثبيتات		8 277.54	52 736.09
مهنيي الصحة			
غير محررة موردو الفواتير			
مستخدمون (عمال)			
الخدمات الإجتماعية			0.84
مستخدمون غير مسددة			
مستخدمون للتسديد		13 454 114.85	13 198 960.53
الضمان الإجتماعي		1 820 525.60	1 789 754.01
مؤسسات الضمان الإجتماعي الأخرى			
مؤسسات الضرائب –دولة-		3 767 152.16	3 695 708.96
عمليات خاصة مع الدولة		2 211881.38	1 824 327.08
عمليات خارجية			
ضرائب أخرى و رسوم مماثلة			
ديون للضمان الاجتماعي			
خدمات للتسديد		75 333 098.13	75 333 098.13
خدمات دائنة			
حسابات أخرى دائنة		1 097187.36	909 057.84
أعباء أخرى للتسديد			90 245.50
مقبوضات غير مثبتة			
دفعات أولية للاشتراكات محصلة مسبقا		5 198 642.57	4 727 532.57
رصيد مسجل دائن قبل 1988/12/31		5 726 851.57	5 726 851.57
اشتراكات محصلة خطأ		7 171 120.31	7 171 120.31
تحصيلات قيد التسجيل			
مؤونة الخصوم الجارية			
ديون أخرى			
IIIمجموع		**115 788 851.47**	**114 519 393.43**
مجموع العام للخصوم (I+II+III)		**73 092 983.56**	**79 267 757.23**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المؤسسة.

الجدول رقم (11): عرض القوائم المالية (ميزانية الخصوم). لصندوق وكالة غرداية لسنة 2018

حسابات التسيير	ملاحظة	السنة ن 2018	السنة ن–1
اشتراكات الدورة		584 313 275.69	605 626 838.26
إعانات الدولة			
خدمات الدورة		656 738 453.58	584 295 061.82
هامش الربح لرقم الأعمال الصافي		**-72 425 177.90**	**21 331 776.44**
مشتريات مستهلكة		1 279 475.23	1 604 392.99
خدمات خارجية و استهلاكات أخرى		6 132 971.93	3 477 088.21
استهلاكات الدورة		**7 412 447.16**	**5 081 481.20**
القيمة المضافة للاستغلال		**-79 837 625.06**	**16 250 295.24**
أعباء المستخدمين		97 875 930.87	102 221 902.26
ضرائب، ورسوم مماثلة		5 040.00	181 575.00
الفائض الإجمالي للاستغلال		**-117 718 595.93**	**-86 143 182.02**
إيرادات عماليتيه أخرى		4 507 094.65	1 518 295.27
أعباء عماليتيه أخرى		895.13	2 602.38
مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسائر القيم		4 447 288.82	6 353 345.48
إسترجاع خسائر القيم و المؤونات الأخرى			
النتيجة العملياتية		**-177 659 685.23**	**-90 980 834.61**
إيرادات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة المالية			
مجموع إيرادات النشاط العادية		**588 820 370.33**	**607 145 133.53**
مجموع أعباء النشاط العادية		**766 480 055.56**	**698 125 968.14**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**-177 659 685.23**	**-90 980 834.61**
عمليات خارج الأنشطة العادية (إيرادات)			
عمليات خارج الأنشطة العادية (أعباء)			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية للدورة		**-177 659 685.23**	**-90 980 834.61**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المؤسسة.

– الإحالات والمراجع:

[1]. حلمي حمزة عباس الاسدي، معتز كاظم حنش المالكي،(2018): **"" أثر انعدام الدور الرقابي في تباين الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية غير هادفة للربح و الممولة ذاتيا "**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني في العلوم الإدارية و المالية، جامعة جيهان، اربيل، العراق، يومي 27و28 حزيران 2018.

[2]. عبد الله سايب،(2016):**"تقييم الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي– دراسة حالة للبنوك الجزائرية خلال سنة 2015 "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.

[3]. الحاج عرابة، محمد رقون، (2014):**" أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية –دراسة حالة جمعية أمل المستقبل تقرت ولاية ورقلة–الجزائر"** ، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 05، 2014/12/01.

[4]. Mousa.T, A.Vorhies, D.w & mason, CH(2009), "Founder effectiveness in leveraging entrepreneurial Orientation. " Management decisionVol50, N°2 :305-324

[5]. https://www.meemapps.com/term/59234a6371c3a7040087ea6d/Accounting تاريخ الاطلاع 08-04-2020

[6]. رشيد قريرة، (2016): **تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) ''–دراسة حالة لعينة منم شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015–''**، مذكـــرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص المحاسبة و المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2016.ص 19.

[7]. بالرقي الياجتل،(2008): **لايقلس في المحاسبة ماهيته وويقده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة لولمعلم المصتقلادية وولمعم ليريستك للمعلد 11 .62 ص،2008قنسل8.

[8]. Discussion Paper, International Accounting Standards, Novembre 2005, p18.

[9]. بكاي محمد وآخرون (2014)، **"القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة"**، دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي المالي الجزائري (المالي العمومي) على ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسييرــ جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، ملتقى دولي 24؛25 نوفمبر 2014، ص ص 401 414.

[10]. قانون رقم 07 - 11 مؤرّخ في 25 نوفمبر سنة 2007 يتضمّن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 74، الصادرة بتاريخ ،25 نوفمبر سنة 2007

[11]. كتوش عاشور، (2009): متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السادس، الشلف، 2009، ص ص :292-294.

[12]. وزارة المالية ،تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 2009/10/29 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010

[13]. كمال منصوري،(2006): **المنظمات الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي** ، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلة الكترونية شهرية تعنى بالعلوم الإنسانية، العدد 30 سبتمبر 2006.

[14]. أونيس عبد الرحمن وهابي كلثوم،(2014): **المنظمات الغير هادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي و الاقتصادي** ، **مجلة العلوم الإنسانية**، ص 04

[15]. إبراهيم بن علي الملحم، (2004): **إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية و تطبيقيتها** ، إدارة النشر العلمي و المطابع، الرياض، 2004، ص 06.

[16]. إبراهيم بن علي الملحم ، **مرجع سبق ذكره ص 07.**

[17]. إبراهيم بن علي الملحم ، **مرجع سبق ذكره ص 07.**

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

قداري زرباني، بوحفص رواني، عبد الحميد بوخاري (2020)، **الممارسات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الجزائر – دراسة ميدانية لصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجنوب الشرقي الجزائري 2020، مع الإشارة لدراسة حالة صندوق وكالة غرداية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص135-150.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).